

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٦١**

الخميس ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة رايس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	أذربيجان	السيد موساييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينيون
	جنوب أفريقيا	السيد راتلو
	الصين	السيد وانغ مين
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بون
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد مانجيف سنغ بوري

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2012/196)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2012/196)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2012/259، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا وتوغو والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/196، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أذربيجان، ألمانيا، باكستان، البرتغال، توغو، جنوب أفريقيا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كولومبيا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٠٤٥ (٢٠١٢).

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تهانئه للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، وفريق الخبراء لديها، على ما أنجز من عمل ممتاز خلال الأشهر الستة التي أعقبت نشر التقرير المقدم إلى المجلس، الوارد في الوثيقة S/2011/642.

واستجابة لما أعرب عنه من شواغل في ذلك التقرير، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا وعلى نحو رسمي بأن رئيس جمهورية كوت ديفوار، فخامة السيد ألاسان واتارا، والحكومة بقيادة رئيس الوزراء، دولة السيد جانو كواديو – هوسو، يلتزمان التزاما ثابتا بكفالة تقديم السلطات الإيفوارية لكامل التعاون والمساعدة، فيما يتعلق بالوصول إلى أماكن المعلومات ومصادرها، وتحديد الانتهاكات المحتملة لنظام الجزاءات المتعلق بكوت ديفوار.

أود أن أوافي المجلس بمعلومات مستكملة بشأن بعض المستجدات الرئيسية التي وقعت منذ اتخاذ القرار ١٩٨٠ (٢٠١١) – المتعلق بنظام الجزاءات المتعلق بكوت ديفوار.

وبعد عام على اتخاذ القرار ١٩٨٠ (٢٠١١)، اتخذ الرئيس واتارا وحكومة كوت ديفوار خطوات لتعزيز الأمن في جميع أنحاء البلد، واستعادة مؤسسات الأمن وسيادة القانون ونشرها تدريجيا في جميع أرجاء البلد، ونقل وظائف إنفاذ القانون على الوكالات المختصة.

لقد تحسنت الحالة الأمنية بشكل كبير في أبيدجان وجميع أرجاء البلد، لكن لا يزال يتعين علينا مواجهة تحديات كبيرة، لا سيما، تواتر التراعات فيما بين الطوائف وعلى المنازعات على الأراضي، فضلا عن الحالة الأمنية المتردية في الجزء الغربي من البلد، في المنطقة الحدودية مع ليبريا على نحو خاص.

وقد عاد جميع موظفي الدولة إلى مراكزهم في شمال البلد، بمن فيهم أفراد قوات الأمن والدفاع، والموظفون لدى السلطات المحلية، والهيئات المالية، والخزينة العامة والضرائب والجمارك، مما مكن من استعادة بسط سلطات الدولة على جميع أرجاء التراب الوطني.

وبذلت الدولة جهودا مالية كبيرة لترميم الهياكل الأساسية للطرق الوطنية وبناء طرق وجسور وطرق سريعة جديدة.

لقد أنجز إصلاح قطاع البن والكاكاو، شأنه في ذلك شأن قطاع التعدين والطاقة، مما يكفل مزيدا من الشفافية في إدارة الموارد المالية التي يوجدها هذان القطاعان لاقتصاد كوت ديفوار.

إن جهود المصالحة الوطنية تتواصل على قدم وساق، وبدأ الحوار السياسي مع المعارضة. وقد تجلى ذلك في زيارة الرئيس إلى الجزء الغربي من البلد، من ٢١ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وهي أول زيارة رسمية يقوم بها داخل البلد منذ تنصيبه في أيار/مايو ٢٠١١. وعلاوة على الخطوة التي اتخذها الرئيس لتعزيز الحوار والعفو والمصالحة، ستبدأ الحكومة يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل حوارا مع جميع أحزاب المعارضة من أجل تعزيز التماسك الوطني.

وبالأمس، افتتحت الجمعية الوطنية، التي انبثقت عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر، أعمال دورها العادية الأولى، وفقا لأحكام دستور كوت ديفوار.

إن الرئيس واتارا يدرك تماما الأولوية القصوى التي يشكلها تحقيق استقرار الحالة الأمنية. ولكي يثبت التزامه ويسرع وتيرة الإصلاحات الأساسية في قطاع الأمن، فإنه يتولى الآن وظائف وزير الدفاع في الحكومة الجديدة التي شكلت في أعقاب التعديل الوزاري الذي وقع في ١٣ آذار/مارس. وفي ٦ نيسان/أبريل، أصدر الرئيس ووزير الدفاع المرسوم رقم ٢، الذي يتعلق بإنشاء الفريق العامل المعني بإصلاح قطاع الأمن وتحديد طابعه وتركيبته ونطاق عملياته.

والهدف الأول للفريق العامل هو إجراء مناقشات معمقة بشأن الدفاع والأمن تشارك فيها جميع القطاعات المعنية بإصلاح الأمن. ثانيا، سيعزز الفريق التنسيق فيما بين جميع العناصر المشاركة في عملية إصلاح قطاع الأمن بغية وضع سياسة شاملة ومتسقة لإصلاح قطاع الأمن وإيجاد حل دائم لمسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيقدم الفريق العامل استنتاجاته بعد ثلاثة أشهر.

وقد أنشئت خلية التنسيق فيما بين الوزارات بغية رصد الحصار. والغرض من هذه الهيئة هو التأكيد على الدور الرئيسي الذي تؤديه وزارة الخارجية، وتكفل الاحترام الصارم للإجراءات اللازم اتباعها وتضمن شفافيتها.

وفيما يتعلق بعملية كيمبرلي، فإن استعادة وزارة المعادن والطاقة لإداراتها المحلية والإقليمية يمكننا من التوفر على وجود إداري يمثل السلطة العامة التي لديها الوسائل الكافية لرصد أنشطة التعدين في جميع أرجاء البلد. وسيمكن هذا التطور من تيسير توافر المعلومات اللازمة لسن القوانين وتسريع وتيرة انضمام كوت ديفوار إلى عملية كيمبرلي.

ذلك هو السياق الذي اتخذ فيه المجلس القرار ٢٠٤٥ (٢٠١٢)، الذي يجدد لعام آخر نظام الجزاءات المتعلق بكوت ديفوار. ويلاحظ وفد بلدي أن هذا القرار الجديد يجدد ولاية فريق الخبراء لفترة ١٢ شهرا، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ويقر هذا القرار باشتداد حاجة حكومة كوت ديفوار لتدريب وتجهيز قوات الأمن لديها، وعلى نحو خاص، تزويد أفراد الشرطة والدرك لديها بما يلزم من أسلحة وذخائر لإنفاذ القانون. والقرار يحذف الحظر المفروض على التدريب والمساعدة التقنية. كما يخفف من إجراءات إعفاء سلطات كوت ديفوار، إذ تغيرها من نظام لطلب الإذن إلى نظام للإشعار.

كما يدعو القرار إلى استعراض للجزاءات بعد ستة أشهر، وفقا للتقدم المحرز في عمليتي إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويبقي أيضا على التدابير الحالية المتعلقة بالماس الخام، في انتظار ما سيتحقق من تقدم في عملية كيمبرلي. وأخيرا، يبقي القرار الجزاءات الفردية.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن ارتياحه وشكره لأعضاء المجلس على مراعاتهم لما بذله بلدي من جهود وما حققه من نجاح في سبيل تحقيق التطبيع والاستقرار في كوت ديفوار. ويعتقد بلدي أن القرار يوجه رسالة تشجيع قوية للغاية من مجلس الأمن إلى كوت ديفوار، ويحثها على مواصلة جهودها للتغلب على التحديات المتبقية. وستتاح للرئيس واتارا الفرصة ليعرب عن امتنانه لأعضاء المجلس خلال الزيارة المقبلة التي سيقومون بها إلى كوت ديفوار، من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو.

وكما قلت في بياني أمام المجلس في ٢٦ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6708)، إن كوت ديفوار على استعداد للاضطلاع مجددا بدورها كقطب للاستقرار والنمو في المنطقة دون الإقليمية من أجل السلام والأمن والتعاون على الصعيد الدولي. والرئيس واتارا، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يدرك أهمية المسؤوليات الملقاة على عاتقه، وينوي إتاحة الفرصة لكوت ديفوار للوفاء الكامل بالتزاماتها.

وبينما نتكلم، يعقد رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اجتماعا في أبيدجان، في إطار مؤتمر قمة استثنائي للنظر في الحالة في مالي وغينيا - بيساو. ويتوقع اتخاذ تدابير هامة في مؤتمر القمة هذا، من شأنها أن تسهم في التوصل إلى حل نهائي للأزمتين في هذين البلدين، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والمجتمع الدولي قاطبة.

يتعرض أمن واستقرار بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية للتهديد جراء الإرهاب، والجريمة عبر الوطنية، والاتجار بالأسلحة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقرصنة في خليج غينيا، والاتجار بالمخدرات. وبالتالي، يدعو وفد بلدي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته إلى زيادة مساعدته للمشاريع المتعلقة بالأمن الجماعي التي تقوم بها المنظمتان دون الإقليميتين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بغية إنهاء هذه الآفات والتمكن من تخصيص الموارد المتوافرة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكانها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.